

Distr.: General
5 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



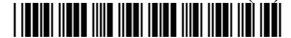
الدورة السابعة والستون
البندان ١٤٦ و ١٥٠ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات
الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والميزانية المقترحة
للقوة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٥٦ ٥١٢ ٠٠٠ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٢-٢٠١١
٥٦ ٣٢٣ ٠٠٠ دولار	النفقات للفترة ٢٠١٢-٢٠١١
١٨٩ ٠٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٢-٢٠١١
٥٤ ٥٧٦ ٠٠٠ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٢-٢٠١١
٥٤ ٤٥٥ ٦٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ^(أ)
١٢٠ ٤٠٠ دولار	النقص المقدّر في الإنفاق للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ^(أ)
٥٤ ٧٠٦ ٥٠٠ دولار	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤
٥٤ ٧٠٦ ٥٠٠ دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.



أولاً - مقدمة

١ - توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأبدت ملاحظات، عند الضرورة، في الفقرات التالية.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية خلال نظرها في تمويل القوة مع ممثلي الأمين العام، الذين قدّموا معلومات وإيضاحات إضافية، واختتموها برودود خطية وردت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وترد في نهاية هذا التقرير الوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للاطلاع على المعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المفصلة التي أصدرتها اللجنة الاستشارية بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريره المقبلين ذوي الصلة (انظر الوثيقتين A/67/782 و A/67/780، على الترتيب).

ثانياً - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٣ - رصدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٥/٦٥ مبلغاً إجماليه ٥٦ ٥١٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٠٧ ٥٤ دولار) للإنفاق على القوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد شمل المبلغ تبرعات من حكومة قبرص قدرها ٢٦٧ ١١٤ ١٩ دولاراً، ويعادل ذلك ثلث صافي الاعتماد المرصود، و ٦,٥ ملايين دولار من حكومة اليونان. وقسّم مبلغ إجماليه ٩٣٣ ٥٠٦ ٣٤ دولاراً (صافيه ٩٣٣ ٧٨٥ ٣١ دولار) كأئصبة مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع النفقات لهذه الفترة ما إجماليه ٥٦ ٣٢٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ٧٠٠ ٨٥٧ ٥٣ دولار). ويمثل الرصيد الحر الناتج عن ذلك وإجماليه ١٨٩ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٢٥٠ دولار) نسبة إجمالية قدرها ٠,٣ في المائة من مجموع المبلغ المعتمد. وحدث نقص في الإنفاق تحت بند الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة والتكاليف التشغيلية قابله جزئياً حدوث احتياجات إضافية تحت بند الموظفين المدنيين. ويرد تحليل مفصّل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأداء (A/67/590).

٤ - وفي الفقرة ١٠ من تقرير الأداء، يشير الأمين العام إلى أن انفجاراً قد وقع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في قاعدة ماري البحرية وألحق أضراراً بالغة بمحطة فاسيليكو لتوليد

الطاقة، التي تشكل المصدر الرئيسي للطاقة الكهربائية في قبرص. وقد أدى ذلك إلى انخفاض القدرة الإنتاجية لمؤسسة كهرباء قبرص بنسبة ٥٠ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير أن النقص في الطاقة الكهربائية أدى إلى زيادة استخدام المولدات الكهربائية لتلبية احتياجات القوة. وبحسب المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة، بلغت كمية الوقود المستهلكة فعلياً لتشغيل المولدات ١٤٤ ٢٩٥ لتراً مقابل الكمية المدرجة في الميزانية البالغة ٢٠٠ ١٥٧ لتر. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه تمت إعادة ترتيب الأولويات لتغطية النفقات غير المتوقعة، وذلك باستخدام موارد من بنود أخرى من الميزانية، بما في ذلك بند السفر في مهام رسمية والمعدات الخاصة.

٥ - وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة الاستشارية بأن ميزانية القوة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تضمنت مخصصات لتغطية زيادة متوقعة بنسبة ١١,٤ في المائة في الاحتياجات من الموارد للمرافق العامة (في إطار بند الميزانية المخصص للمرافق والهياكل الأساسية) لمواجهة زيادة تكاليف توليد الطاقة المتكبدة نتيجة الانفجار (انظر A/66/718/Add.9، الفقرة ٣٢). وفي الفقرة ١٠ من تقرير الأداء، يشير الأمين العام إلى أن من غير المتوقع أن تستعيد محطة فاسيليكو قدرتها التشغيلية الكاملة حتى آذار/مارس ٢٠١٣. وتوقع اللجنة أن تُقدم إليها، في تقرير الأداء ذي الصلة، معلومات مفصلة عن وضع محطة توليد الطاقة الكهربائية في الجزيرة خلال الفترة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ وعن مدى تأثير ذلك في القوة.

٦ - ويذكر الأمين العام أن عدد ساعات الطيران التي نفذت للدوريات الجوية والدعم الجوي قد بلغت ١٠٣٧ ساعة من مجموع الساعات المقررة البالغ ١٣٢٠ ساعة، وذلك بسبب عدم توافر طائرة الهليكوبتر من طراز Bell 212 خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر الإنجاز المتوقع ٢-١: المحافظة على وقف إطلاق النار وسلامة المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة). وأدى أيضاً انخفاض عدد ساعات الطيران إلى انخفاض كمية الوقود المستخدمة للطائرات - إذ بلغت الكمية المستخدمة ١٨١ ١٦٦ لتراً فقط مقابل المخزون المدرج في الميزانية وقدره ٥٣٤ ٢٥٧ لتراً (انظر النواتج في إطار الإنجاز المتوقع ٤-١: تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة بفعالية وكفاءة).

٧ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن طائرة الهليكوبتر من طراز Bell 212 لم تستخدم في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لأسباب تتعلق بالصيانة وتأخر التناوب. ولم يكتمل التناوب لغاية تشرين الثاني/نوفمبر بسبب الحاجة إلى توضيح أحكام اتفاق طلب التوريد بين الحكومة المساهمة، ومقر الأمم المتحدة، والقوة. وتأسف اللجنة لتأخر تناوب طائرة الهليكوبتر من طراز Bell 212 وتوقع أن يُبذل كل جهد

ممکن في المستقبل لكفالة أن تكون ترتيبات طلبات التوريد واضحة لجميع الأطراف حين التوقيع.

٨ - ويمكن الاطلاع على التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ثالثاً - المركز المالي ومعلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٩ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبلغ الذي قسّم على الدول الأعضاء كأفضية مقررة فيما يتعلق بالعملية المختلطة منذ إنشائها قد بلغ ٤٧٣ ٨١٤ ٠٠٠ دولار في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، وبأن المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ قد بلغت ٤٤٤ ٦٨١ ٠٠٠ دولار، وبقي رصيد غير مسدد قدره ٢٩ ١٣٣ ٠٠٠ دولار. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ مجموع المبلغ المستحق للقوات ٩ ٦١٢ ٠٠٠ دولار ومجموع المبلغ المستحق للمعدات المملوكة للوحدات ٣ ٤١٢ ٠٠٠ دولار. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، ومع مراعاة الاحتياطي التشغيلي لثلاثة أشهر البالغ ١٠ ٣٨٥ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات)، بلغ حجم العجز النقدي للقوة ٦ ٢٨٥ ٠٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة أن الوضع النقدي للقوة قد لا يسمح بسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات عندما يحين موعد الدفع القادم. وعلى غرار السنوات السابقة، تلاحظ اللجنة بقلق أن الوضع النقدي للقوة حتى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ لا يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لثلاثة أشهر. وتكرر اللجنة الاستشارية إعرابها عن القلق إزاء استمرار هشاشة الوضع المالي للقوة وتأثيره المحتمل في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب (انظر أيضاً A/66/718/Add.9، الفقرة ١١). وتشير اللجنة إلى النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط^(١).

١٠ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مبلغ ١ ٦٤٥ ٠٠٠ دولار عن ٢٨٦ مطالبة منذ إنشاء القوة. وما زالت توجد مطالبة واحدة قيد النظر. وتتوقع اللجنة الاستشارية تسوية المطالبة المتبقية على وجه السرعة.

(١) انظر قرارات الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦ و ٢٩٣/٦٥ و ٢٤٣/٦٤ و ٢٣٦/٦٢ و ٢٥٣/٥٦ و ٢٤٩/٥٤.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/يناير ٢٠١٣، كانت حالة الموارد البشرية الشاغلة للوظائف في القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على النحو التالي:

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
أفراد الوحدات العسكرية	٨٦٠	٨٦٠	-
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٦	٤,٣
الموظفون الدوليون	٣٨	٣٨	-
الموظفون الوطنيون	١١٢	١٠٧	٤,٥

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٢ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبيّن النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بلغت النفقات للفترة مبلغاً إجماليه ٦٠٠ ٩٠٨ ٣٦ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، يقدر أن تبلغ النفقات الكلية ٦٠٠ ٤٥٥ ٥٤ دولار مقابل الاعتماد المرصود الذي يبلغ ٥٤ ٥٧٦ ٠٠٠ دولار، ويبقى رصيد حر متوقع قدره ٤٠٠ ١٢٠ دولار.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

ألف - الولاية والنتائج المخطط لها

١٣ - منح مجلس الأمن القوة ولايتها في قراره ١٨٦ (١٩٦٤). وصدر أحدث إذن من المجلس بتمديد ولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ في قراره ٢٠٨٩ (٢٠١٣).

١٤ - ويرد في الفقرات من ٦ إلى ١١ من تقرير الميزانية المقترحة (A/67/706) وصف لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وبحسب ما ذكر في الفقرتين ٦ و ٧ من ذلك التقرير، ستواصل القوة خلال فترة الميزانية التركيز على تهيئة الظروف المؤاتية للجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص وستقدم المساعدة للممثلة الخاصة للأمين العام/رئيسة البعثة، بوصفها المستشارة الرئيسية للمستشار الخاص للأمين العام المعنية بقبرص ونائبته، في جهودها الرامية إلى دعم المفاوضات الشاملة بين زعماء القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وستواصل القوة أيضاً تكليف موظفين فنيين بتيسير ودعم المساعي الحميدة للمستشار الخاص، حسب الاقتضاء.

١٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام أن الحالة العسكرية في المنطقة العازلة ظلت هادئة عموماً خلال الفترة قيد الاستعراض، نتيجة للجهود التي تبذلها القوة وحسن التعاون بين القوات المتعادية، ولم يحدث سوى انتهاك خطير واحد لترتيب وقف إطلاق النار. ومع ذلك، ورغم أن العدد الكبير من طلبات استخدام المنطقة العازلة لتنفيذ أنشطة مدنية يعبر على نحو يجدر الترحيب به بمساهمة القوة في تعزيز الأمن، فإن زيادة حادة قد طرأت على عدد ونطاق الأنشطة المدنية غير المأذون بها في المنطقة العازلة، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى تقويض الاستقرار. وتفهم اللجنة الاستشارية أن اقتراح إنشاء وظيفتين إضافيتين لموظفين وطنيين من الفئة الفنية للشؤون المدنية قد ورد في هذا السياق (انظر الفقرات ٢٣-٢٦ أدناه).

١٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن مناخ التوتر السائد في الجزيرة وعلى الصعيد الإقليمي، الذي يتعلق بشكل رئيسي بالتنقيب عن الموارد الطبيعية الواقعة قبالة شواطئ قبرص، يحتمل أن يؤثر أيضاً على الوضع القائم في المنطقة العازلة أو حولها. ولذا يتعين على القوة، بوصفها أداة الأمن الرئيسية في الجزيرة، أن تتوخى اليقظة خلال فترة الميزانية للحيلولة دون تصاعد التوترات. وفي هذا الصدد، ومثلما ذكر الأمين العام في الفقرة ١٢ من وثيقة الميزانية، يمكن أن يتطلب احتمال عدم الاستقرار في الجزيرة وفي المنطقة مزيداً من التعاون بين البعثات في المنطقة.

١٧ - وبالنسبة للجانب المتعلق بدعم البعثة، يذكر الأمين العام في الفقرة ٨ من وثيقة الميزانية، أن شعبة دعم البعثة قد أجرت، في إطار جهودها الرامية إلى تبسيط وتحسين الدعم المقدم إلى العنصر العسكري وعنصر شرطة الأمم المتحدة والعنصر الفني للقوة، باستعراض هيكل ملاكها الوظيفي وقررت أنه لم تعد هناك حاجة إلى وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية؛ ولذا فإن الأمين العام يقترح إلغاءهما (انظر الفقرة ٢٨ أدناه حول توصية اللجنة بشأن تلك المقترحات). ويرد في الفقرتين ٩ و ١٠ من وثيقة الميزانية وصف لعدد من مبادرات الكفاءة التي تستند إليها عمليات عنصر الدعم (انظر أيضاً الفقرة ٤٣ أدناه)، بينما يرد في الفقرة ١١ وصف للتدابير المتوخاة لتنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الهيئات التشريعية والقرارات المتعلقة بالسياسات الداخلية ذات الصلة.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٨ - إن الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، التي تغطي تكاليف نشر ٨٦٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و ٦٩ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٣٨ موظفاً دولياً، و ١١٢ موظفاً وطنياً، تمثل مبلغاً إجماليه

٥٥٠ ٧٠٦ ٥٤ دولار، بزيادة قدرها ٥٠٠ ١٣٠ دولار أو ٠,٢ في المائة بالقيمة الإجمالية مقارنة بالاعتماد المرصود البالغ ٥٤ ٥٧٦ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة في الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تصل إلى ٩٠٠ ٢٥٠ دولار، أو ٠,٥ في المائة، لدى قياسها على النفقات المتوقعة البالغة ٦٠٠ ٤٥٥ ٥٤ دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). وتعكس الزيادة المقترحة بشكل أساسي احتياجات إضافية للموظفين المدنيين، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات للأفراد العسكريين والتكاليف التشغيلية. وترد في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/67/706) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل الفروق.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام أن الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تشمل مساهمات غير مدرجة في الميزانية تقدر بمبلغ ٤٠٠ ٣٤٣ دولار. ويشير الأمين العام إلى أن هذا المبلغ، الوارد في إطار أحكام اتفاق مركز القوات، يشمل القيمة السوقية، حسبما قدرتها القوة، لتكلفة مراكز الأمم المتحدة للمراقبة ومرافق المكاتب والإيواء التي وفرتها حكومة قبرص للقوة مجاناً للوحدات العسكرية ووحدات شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجمع مقر قيادة القوة. وتلاحظ اللجنة، مع التقدير، تواصل تلك التبرعات.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الفرق
الوحدات العسكرية	٨٦٠	٨٦٠	-
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٩	-

(أ) طبق عامل شغور نسبته ١ في المائة على التكاليف المقدرة للوحدات العسكرية وعامل شغور نسبته ٢ في المائة على التكاليف المقدرة لشرطة الأمم المتحدة.

٢٠ - تصل الميزانية المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ٧٠٠ ٩٦٢ ٢٢ دولار، بانخفاض قدره ٨٠٠ ٢٧٩ دولار، أو ١,٢ في المائة، مقارنة بالمخصصات البالغة ٥٠٠ ٢٤٢ ٢٣ دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعزى الانخفاض أساساً إلى استبعاد الاعتماد المخصص للمدفوعات التكميلية للبلدان المساهمة بقوات، المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ويقابل ذلك جزئياً زيادة في الاحتياجات من حصص الإعاشة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ الفرق
الموظفون الدوليون	٣٨	-
الموظفون الوطنيون	١١٢	-

٢١ - تصل الميزانية المقترحة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٦٠٠ ٨٤٧ ١٤ دولار بزيادة قدرها ٢٠٠ ٦٢٣ دولار، أو ٤,٤ في المائة، مقارنة بالمخصصات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ووردت عوامل الشغور المطبقة على تقديرات التكاليف للموظفين المدنيين على النحو التالي: ٣ في المائة للموظفين الدوليين، و ٥ في المائة لفئة الخدمات العامة الوطنية، و ٢٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، مقابل ٥ في المائة و ٢ في المائة وصفر في المائة، على الترتيب، للفترة السابقة.

٢٢ - وتعزى الاحتياجات الإضافية تحت بند الموظفين الدوليين (٣٠٠ ٢٤٩ دولار، أو ٣,٩ في المائة) في المقام الأول إلى تطبيق عامل الشغور المذكور أعلاه بنسبة ٣ في المائة، مقابل تطبيق عامل شغور بنسبة ٥ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويذكر الأمين العام في الفقرة ٣٢ من وثيقة الميزانية أن قرار تطبيق عامل شغور منخفض قد اتخذ في ضوء أنماط شغل الوظائف السائدة في الآونة الأخيرة. ويعزى السبب الرئيسي للزيادة البالغة ٩٠٠ ٣٧٣ دولار، أو ٤,٩ في المائة، الواردة تحت بند الموظفين الوطنيين إلى الاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين من الفئة الفنية في قسم الشؤون المدنية، يقابلها جزئياً الإلغاء المقترح لوظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية في شعبة دعم البعثة (انظر الفقرات من ٢٣ إلى ٢٦ والفقرة ٢٨ أدناه).

توصيات بشأن الوظائف

إنشاء الوظائف

٢٣ - يقترح الأمين العام، في إطار العنصر ١ - الشؤون السياسية والمدنية، إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين من الفئة الفنية للشؤون المدنية للمساعدة على حل المسائل الإدارية والمسائل المرتبطة بالتخطيط الحضري على مستوى القطاع، والتعاون مع الموظفين الدوليين الآخرين في القوة والموجودين في القطاعات لتشجيع المصالحة بين المجتمعات المحلية في المنطقة العازلة وفي أماكن أخرى في الجزيرة (A/67/706، الفقرة ١٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفتين المقترحتين لموظفي الشؤون المدنية ستوفران قدرة مدنية فنية على مستوى القطاع لتعزيز انخراط القوة

مع مكاتب الحكومة المحلية وقادة المجتمعات المحلية؛ وتيسير الاتصال المستمر المباشر على المدى الطويل، وبالتالي التخفيف من أثر التناوب المتكرر لموظفي شرطة الأمم المتحدة، الذين قدموا دعماً خاصاً لقسم الشؤون المدنية على مستوى القطاع؛ ومسك السجلات والحفاظ على الذاكرة المؤسسية فيما يتعلق بالمسائل المعقدة والمستمرة على مستوى القطاع؛ وتقديم المشورة للأفراد العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة المعيّنين بعقود قصيرة الأجل، حول الثقافة المحلية وإجراءات الحكم، فضلاً عن تبيّهم للأبعاد السياسية للتدخلات المقترحة.

٢٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مقرّ الوظيفتين المقترحتين سيكون في قرية بيللا، التي هي القرية المختلطة الوحيدة داخل المنطقة العازلة، حيث تواجه القوة حالياً عدداً من التحديات المرتبطة بأنشطة مدنية غير مأذون بها، بما في ذلك إنشاء جامعة. وستتولى شاغلا الوظيفتين (أحدهما قبرصي يوناني والآخر قبرصي تركي) تعزيز العلاقات مع السلطات البلدية من أجل إنشاء شراكات مع الحكومة المحلية والمساعدة إلى الرد حين وقوع أنشطة غير مأذون بها. وبمرور الوقت، سيكون في وسعها أيضاً تيسير إجراء أنشطة مشتركة بين الطائفتين، والمشاركة بصورة طبيعية مع المجتمعات المحلية.

٢٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الوظيفتين المقترحتين ستتيحان سد فجوة حيوية بين الدور الإداري للموظفين الثمانية الحاليين من فئة الخدمات العامة الوطنية والدور الفني للموظفين الدوليين الثلاثة في قسم الشؤون المدنية. وفي الوقت الحاضر، لا يمتلك القسم أي قدرة احتياطية لمعالجة تلك الفجوة أو لتوفير المهارات اللازمة، بما في ذلك في مجال الوساطة، للتوصل إلى الزيادة المنشودة في مستوى التفاعل مع المؤسسات الحاكمة، وتيسير توثيق الصلات بين المجتمعين المحليين في المواقع الحساسة مثل بيللا، أو الإسهام بصورة محايدة في حل المشاكل المعقدة في المجتمع المحلي. وأبلغت اللجنة بأن مقترح إنشاء وظيفتي موظفي الشؤون المدنية الوطنية يمثل خروجاً واضحاً عن الممارسة السابقة، حيث كانت الأنشطة اليومية لحل الخلافات في القطاعات تقع حصراً ضمن نطاق مسؤولية الموظفين الدوليين. ومن شأن تعيين الموظفين الوطنيين أن يشير إلى استعداد القوة لبناء القدرات الوطنية وزيادة مشاركة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في عملية التطبيع من خلال ترسيخ الشعور بالملكية المحلية للعمليات اليومية على الصعيد الميداني. ومن شأن هذا النهج أن يعزز أيضاً استعداد القوة لتنفيذ خطة تسوية، بعد الاتفاق عليها، والمشاركة بفعالية مع السلطات عندما يحين الوقت لنقل المسؤولية عن المنطقة العازلة.

٢٦ - وفي ضوء المبررات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفتين من الفئة الفنية لموظفين وطنيين للشؤون المدنية في قسم الشؤون المدنية.

نقل الوظائف

٢٧ - في إطار العنصر ٤ المتعلق بالدعم، يقترح الأمين العام نقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة، إحداهما لمساعد أقدم لشؤون الميزانية والأخرى لمساعد للشؤون المالية، من مكتب رئيس دعم البعثة إلى القسم الجديد المعني بالشؤون المالية وشؤون الميزانية، من أجل تعزيز المهام المالية والميزانية في وحدة تنظيمية واحدة. وعلى النحو المبين في الفقرة ٢٢ من وثيقة الميزانية، فإن الهدف من توطيد تلك المهام هو تحسين قدرة القوة على توفير خدمات الإدارة المالية والخدمات الاستشارية المرتبطة بها في إطار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا لتخطيط موارد المؤسسة فضلا عن تحسين الاتساق بين وضع الميزانية وتنفيذها. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على نقل الوظائف الذي اقترحه الأمين العام. وتعتزم اللجنة التعليق بمزيد من التفصيل على توحيد قسمي الشؤون المالية وشؤون الميزانية في بعثات حفظ السلام في تقريرها المقبل عن المسائل الشاملة (A/67/780).

إلغاء الوظائف

٢٨ - يقترح الأمين العام أيضا، في إطار العنصر ٤، إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية - إحداهما وظيفة مساعد إداري في مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل، والأخرى وظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق في القسم الهندسي. وذكر في الفقرة ٢١ أن استعراضا لهيكل موظفي البعثة بيّن أن مهام هاتين الوظيفتين يمكن أن تسند إلى الموظفين الموجودين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مساعد شؤون إدارة المرافق كان يؤدي مهام منجد، وأن القوة لم تعد في حاجة إلى هذه المهام. ولا تعترض اللجنة على اقتراح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة. ومن أجل توخي الوضوح والسماح باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين، توصي اللجنة بأن تتضمن وثائق الميزانية في المستقبل وصفا للمهام المحددة للوظائف ذات الألقاب العامة، مثل وظيفة المساعد لشؤون إدارة المرافق.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفرق	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	مخصصات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
(٢١٢ ٩٠٠)	١٦ ٨٩٦ ٢٠٠	١٧ ١٠٩ ١٠٠

٢٩ - تقدّر التكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بمبلغ ١٦ ٨٩٦ ٢٠٠ دولار، الذي يعكس انخفاضاً قدره ٢١٢ ٩٠٠ دولار، أو ١,٢ في المائة، مقارنة بالمخصصات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

النقل البري

٣٠ - تصل تقديرات الاحتياجات للنقل البري للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى مبلغ ٤٠٠ ٢٧٦٦ دولار، بانخفاض قدره ٩٠٠ ٥٩٨ دولار (١٧,٨ في المائة) مقارنة بالمخصصات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض عدد المركبات المستأجرة من ١٨٤ مركبة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٠٣ مركبات في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ويقابل ذلك جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالإصلاحات والصيانة وقطع الغيار.

٣١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن قوة الأمم المتحدة تستخدم حالياً ٣١٧ مركبة، من بينها ١٨٤ مركبة مستأجرة و ٩٤ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ٣٩ مركبة مملوكة للوحدات. ومن بين هذه المركبات توجد ٩ مركبات مخصصة لاستخدام ٢٣ فرداً من الأفراد النظاميين التابعين لوحدات المشاة، الذين يؤديون مهام الشرطة العسكرية في القوة نظراً إلى عدم وجود وحدة شرطة مشكلة مكرسة لذلك الغرض. وورد اقتراح قدم بوصفه تدبيراً لتوفير التكاليف يقضي بتخفيض مجموع المركبات التي تحتفظ بها القوة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٣٠٣ مركبات تشمل ١٠٣ مركبات مستأجرة، و ١٦١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، و ٣٩ مركبة مملوكة للوحدات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من وثيقة الميزانية أن معظم الانخفاض في عدد المركبات المستأجرة من ١٨٤ إلى ١٠٣ سيعوض بنقل ٦٧ مركبة مملوكة للأمم المتحدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/67/706، الفقرة ٣٧).

٣٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، بأن قبرص، بخلاف العديد من البلدان الأخرى التي تستضيف بعثات حفظ السلام، تملك سوقاً نشطاً لتأجير المركبات. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الجيدة للطرق، فضلاً عن أنماط استخدام المركبات، يعني أن الاستئجار خيار متاح للقوة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكلفة استئجار ١٠٣ مركبات خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وصلت إلى ٦٧٣ ٩٨٣ دولار استناداً إلى الأسعار التعاقدية الحالية وإلى سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة الذي بلغ ٠,٧٧ يورو مقابل دولار الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعلى سبيل المقارنة، وصلت تكلفة استئجار ٢٠٢ من المركبات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٥٩٣ ١٣١ دولاراً. وبموجب أحكام عقد استئجار المركبات، شملت تكاليف الإيجار عقود تأمين لحماية الغير، والصيانة، وتأمين مركبات بديلة عند الاقتضاء. ولم يشمل ذلك تكاليف الوقود. وتعتمد اللجنة الاستشارية التعليق بمزيد من التفصيل على المزايا النسبية لاستئجار المركبات مقابل امتلاكها في تقريرها المقبل عن المسائل الشاملة (A/67/780).

النقل الجوي

٣٣ - تصل تقديرات الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى مبلغ ٨٠٠ ٣٥٠ ٢ دولار، أي بزيادة قدرها ٨٠٠ ٣٢٥ دولار (١,١ في المائة) مقارنة بالمخصصات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تحديث أحكام الترتيبات المتعلقة بطلبات التوريد المبرمة بين الأمم المتحدة وأحد البلدان المساهمة بقوات، وشمل ذلك زيادة في بند تكلفة ساعات الطيران لطائرتي هليكوبتر وإضافة تكلفة طلائهما؛ و (ب) الزيادة في تكلفة وحدة وقود الطيران من ٨٩٧,٠ دولار لكل لتر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٩٦٦,٠ دولار لكل لتر.

٣٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المتوقع، مقارنة بالفترة الحالية، أن يزداد استهلاك وقود الطيران في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بنسبة ١,٣ في المائة ليصل إلى ٨٧٣ ٢٦٠ لتراً، مقارنة بالكمية المدرجة في الميزانية البالغة ٥٣٥ ٢٥٧ لتراً للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر: A/66/686). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الميزانية المخصصة لوقود الطائرات تُحسب باستخدام معايير الاستهلاك الواردة في "دليل التكاليف والنسب الموحدة"، التي تستند إلى متوسط أنماط الاستهلاك لكل نوع من أنواع الطائرات في مختلف بعثات حفظ السلام على مدى فترة السنوات السبع والأشهر الستة المنصرمة. وكانت المعايير المحددة مسبقاً للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لطائرات الهليكوبتر من طرازي Bell 212 و Hughes 500D هي ٣٢٦ لتراً و ٩٦ لتراً لكل ساعة طيران، على الترتيب. ولقد تغيرت هذه المعايير بالنسبة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٣٣٨ لتراً و ٩٤ لتراً لكل ساعة طيران، على الترتيب. وتعتمد اللجنة التعليق بمزيد من التفصيل على استخدام "دليل التكاليف والنسب الموحدة" في تقريرها المقبل عن المسائل الشاملة (A/67/780) (انظر أيضاً الفقرة ٤١ أدناه).

٣٥ - وفيما يتعلق بالدوريات الجوية (انظر النواتج في إطار الإنجاز المتوقع ٢-١: المحافظة على وقف إطلاق النار وسلامة المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن عددها قد ارتفع من ٦٤ دورية شهرياً في فترة الأداء إلى عدد يُتوقع أن يصل إلى ٧٠ شهرياً خلال فترة الميزانية. ولدى الاستفسار عن أسباب الفرق، أبلغت اللجنة بأن عدد الدوريات الجوية يُحدد بعدد ساعات الطيران المقررة. وكان عدد ساعات الطيران المحددة في الميزانية لكلا الفترتين ٣٢٠ ساعة، ولكن عدد ساعات الطيران الفعلي قد بلغ ٣٧ ١ ساعة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أي ما يعادل في المتوسط ٦٤ دورية في الشهر. وتتساءل اللجنة عن المنطق الكامن وراء تحديد عدد الدوريات الجوية على أساس عدد ساعات الطيران المتاحة. وترى اللجنة أن ثمة قاعدة عامة في جميع بعثات حفظ

السلام وهي أن الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تُحدد قبل كل شيء على أساس الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع.

تكنولوجيا المعلومات

٣٦ - تصل الاحتياجات المقدرة لتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٧١٣ ١٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ١٤١ ٧٠٠ دولار (٢٤,٨ في المائة) مقارنة بالمخصصات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويشير الأمين العام في الفقرة ٤٠ من وثيقة الميزانية إلى أن الزيادة تعزى أساساً إلى زيادة الاحتياجات اللازمة لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، وذلك بسبب تخصيص اعتمادات من أجل تقديم الدعم التقني على المستويات الأول والثاني والثالث وتحسين/تحديث نظم البرامج الحاسوبية وتطبيقها، بما في ذلك مجموعة البرامج الحاسوبية المخصصة للدعم الميداني (التي تمكن من استخدام أوجا)، وخدمات الدعم التي يقدمها مركزياً مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقابل هذا الفرق جزئياً انخفاض في الاحتياجات اللازمة لتوفير قطع الغيار واللوازم.

٣٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن القوة تتوقع خلال فترة الميزانية الحالية حدوث زيادة في النفقات تبلغ ٦٤ ٠٠٠ دولار تحت بند تكنولوجيا المعلومات وأنها أعادت أيضاً ترتيب أولويات الموارد من بنود أخرى (الاستشاريون، والسفر في مهام رسمية، والمعدات الخاصة واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى) لتلبية مقتضيات تنفيذ المعايير المحاسبية للقطاع العام ونظام أوجا. وقد ذُكر في المعلومات التكميلية أن أي اعتماد لم يرصد لهذه الاحتياجات في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٨ - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مفصلة عن حالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوجا في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وبإيجاز، ركز تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية على أربعة مجالات رئيسية للأنشطة: إعداد الإطار التنظيمي، وإعداد الأرصدة الافتتاحية، وإعادة تصميم العمليات والنظم، وإدارة التغيير. وأخضع جميع موظفي الدعم في البعثة إلى دورات تدريبية إلزامية باستخدام برامج حاسوبية، كما شارك حوالي ٦٥ موظفاً في دورات تدريبية بإشراف مدرّبين؛ ووضعت خطة تنفيذ خاصة بالبعثة؛ وأجري جرد كامل للعقارات في منطقة البعثة، فضلاً عن الانتهاء من التحقق مادياً من الممتلكات غير المستهلكة والمستهلكة؛ وشرع في عملية تطهير البيانات؛ وأجريت عملية استعراض أفقية لتدابير الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وطُبقت التوصيات ذات الصلة. ويجري بانتظام رصد تنفيذ الأنشطة بالتعاون الوثيق مع إدارة الدعم الميداني.

٣٩ - وفيما يتعلق بنظام أوموجا، عيّن فريق معني بالتنفيذ في موقع القوة وبدأ في عقد اجتماعات أسبوعية؛ وشُرع في وضع خطة تنفيذ خاصة بالبعثة؛ وتم تعيين موظفين للمشاركة في برامج تدريب المدربين؛ وأطلقت حملة توعية على نطاق البعثة؛ وشُرع في إجراء عملية لتطهير البيانات. ويجري بانتظام رصد تنفيذ الأنشطة بالتعاون الوثيق مع الفريق المعني بتنفيذ أوموجا.

٤٠ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا في القوة، وتوقع أن تستمر الجهود من أجل كفالة التقيد بالمواعيد المحددة لكل منهما. وتوقع اللجنة أيضا أن أي احتياجات إضافية متصلة بالمعايير المحاسبية للقطاع العام ونظام أوموجا تنشأ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ستغطي من ضمن الموارد المعتمدة، من خلال إعادة ترتيب الأولويات عند الاقتضاء، وسيبلغ عنها في تقرير الأداء ذي الصلة.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن المعدل المتوقع في البعثة لعدد مستخدمي الأجهزة الحاسوبية لفترة الميزانية يبلغ ١,١ للموظفين الوطنيين، في حين أن النسبة الموحدة لمستخدمي الأجهزة الحاسوبية هي ٢,٥ مستخدما لكل قطعة من المعدات. ولدى الاستفسار عن سبب الابتعاد عن النسبة الموحدة، أُبلغت اللجنة بأن أغلبية الموظفين الوطنيين في القوة يؤدون مهام إدارية وكتابية تتطلب أجهزة حاسوبية. وتعتزم اللجنة الاستشارية التعليق بمزيد من التفصيل على النسب الموحدة للأجهزة الحاسوبية وكذلك لأصناف أخرى من المعدات، في تقريرها المقبل عن المسائل الشاملة (A/67/780).

المعدات الخاصة

٤٢ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للمعدات الخاصة ٢٥ ٢٠٠ دولار للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، بزيادة قدرها ٦٠٠ ٥ دولار (٢٨,٦ في المائة) عن المخصصات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويشير الأمين العام في الفقرة ٤٢ من وثيقة الميزانية إلى أن الاحتياجات الإضافية تعزى إلى اقتناء ثلاثة مناظير مراقبة ذات عينيتين. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المناظير التي تتركب على قواعد ثلاثية القوائم التي تملكها القوة حاليا قد تضررت من جراء عاصفة، ونظرا لعمرها الذي تجاوز ١٠ سنوات لم يكن إصلاحها خيارا عمليا بسبب عدم توافر قطع الغيار. وزوّدت اللجنة أيضا بمعلومات مفصلة عن المواصفات التقنية للمناظير البديلة المطلوبة، وأعلمت بأن طلبات عروض أسعار قد أرسلت إلى عدة بائعين محليين. وورد في نيسان/أبريل ٢٠١٢ عرض بمبلغ ١٢ ٠٠٠ يورو لكل منظار ذي عينيتين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، ورد عرض بسعر السوق بقيمة ٧ ٠٠٠ دولار لكل منظار

ذي عينيتين. وحُسبت تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ على أساس هذا الرقم الأخير، مع احتياجات إضافية لتكاليف الشحن.

٤- مسائل أخرى

٤٣ - يدرج الأمين العام في الجدول الوارد في الفقرة ٢٤ من تقرير الميزانية عدداً من مبادرات زيادة الكفاءة بقيمة إجمالية قدرها ١ ٨٧٥ ٠٠٠ دولار، وقد أُخذت تلك المبادرات في الحسبان لدى إعداد تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة، التي تصل إلى ٨٩١ ٠٠٠ دولار، المتوقع تحقيقها في إطار تناوب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تُعزى أساساً إلى زيادة استخدام الخطوط الجوية التجارية، بدلا من الرحلات الجوية المستأجرة. وتثني اللجنة على الجهود التي تبذلها القوة في سبيل تحقيق الكفاءة التشغيلية، وتتطلع إلى تلقي معلومات عن المكاسب الفعلية الناتجة عن زيادة الكفاءة في تقرير الأداء ذي الصلة.

خامسا - الخلاصة

٤٤ - يرد في الفقرة ٣٠ من تقرير الأداء (A/67/590) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد الرصيد الحر وقدره ١٨٩ ٠٠٠ دولار، فضلا عن الإيرادات والتسويات الأخرى وقدرها ١٣٢ ٦٠٠ دولار، في الحساب الدائن للدول الأعضاء.

٤٥ - ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الفقرة ٤٣ من الميزانية المقترحة (A/67/706). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغاً قدره ٥٤ ٧٠٦ ٥٠٠ دولار للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ويشمل مبلغاً قدره ٥٦٧ ٩٩٠ ٢٣ دولارا يمول من التبرعات المقدمة من حكومة قبرص (٥٦٧ ٤٩٠ ١٧ دولارا) ومن حكومة اليونان (٦,٥ ملايين دولار)؛ وأن تقسم مبلغاً قدره ٨٧٤ ٥٥٨ ٤ دولار كأفضية مقررة على الدول الأعضاء للإنفاق على القوة للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وإذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، توصي اللجنة بأن تقسم الجمعية العامة مبلغاً قدره ٦٢٦ ١٤٧ ٥٠ دولارا كأفضية مقررة على الدول الأعضاء للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

الوثائق

- تقرير أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/67/590)
- ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/706)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/67/5 (Vo1. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/718/Add.9)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٥/٦٥ و ٢٦٨/٦٦ المتعلقان بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- قرار مجلس الأمن ٢٠٨٩ (٢٠١٣)